هل آن الأوان لـ«شرطة أسرية» لحماية الطفل والمرأة؟

«إذا تغاضى العالم عن تعذيب طفل بريء استقيل من العالم»، تلك المقولة التي أطلقها الأديب الروسي دستوفسكي تبين حجم المأساة التي يمكن أن يستشعرها الإنسان «الإنسان» تجاه طفل يعذب في أي مكان من هذا العالم بصرف النظر عن لونه وجنسه وهويته، ومثله آينشتاين الذي قال: «لن يكون لكلمة تقدم أي معنى طالما لم يزل في العالم أطفال بؤساء».

استعيد هاتين المقولتين وغيرهما وأنا أتابع بإعجاب بالغ تفهم الإنسانة الجوهرة العنقري رئيسة لجنة الأسرة في الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان، فلقد كرست جهودها للدفاع عن حق الطفل والمرأة في المجتمع السعودي، وهي تسعى جاهدة لتنقية الأجواء الأسرية من كل مظاهر العنف والتسلط والاستغلال.

وفي أحد لقاءاتها الصحافية التي نشرت مؤخرا طالبت بإنشاء «شرطة أسرية» تختص بحالات العنف الأسري، وأتصور أن مثل هذا الاقتراح قد يجد قدرا كبيرا من التفهم لدى وزارة الداخلية السعودية باعتبارها المعنية بالأمر، ولديها اهتمامها الكبير بأمن الأسرة وأمانها، ولعلها لا تختلف في الرأي بأن معالجة قضايا العنف الأسري تتطلب تكوينات مهنية خاصة لا بد من توفرها لدى العاملين في هذا الشأن، إذ يفترض أن يكون ضمن فريق العمل عدد من المختصين في التربية وعلم النفس والاجتماع، وأن تمارس الشرطة الأسرية نشاطاتها في أجواء من الخصوصية التي لا تتوفر في أقسام الشرطة العادية، إذ لا يستحسن أن تجد المرأة الذاهبة لتشكو زوجها في أقسام الشرطة العادية، نفسها جنبا إلى جانب مع المراجعين في قضايا تتصل بجرائم أخرى بعيدة عن عالمها، كما لا ينبغي أن يجد رب الاسرة المتهم نفسه في مكان واحد مع السارق والمخمور والقاتل والمختلس، فكما أسلفت لقضايا الأسرة خصوصيتها، والعاملون المفترضون في الشرطة الأسرية لا بد أن يستهدفوا التوفيق كغاية أولى إن أمكن، ولا بد لهذه الشرطة الأسرية التي تتعامل مع قضايا الطفل والمرأة من وجود عدد من خريجات أقسام الاجتماع وعلم النفس والتربية كدارسات للحالات ومحللات للقضايا.

وفي تصوري أن هذا النوع من الشرطة يفترض أن تكون له مقراته الخاصة المختلفة عن أية إدارة شرطة عادية، في مظهرها وأساليب تعاملاتها، إذ ينبغي أن تكون أقرب إلى مراكز إرشاد لها تكنيكاتها الخاصة ومناهجها العلمية في دراسة الحالات.. وإذا ما ظهرت هذه الشرطة المتخصصة فسندرك حجم التغير الإيجابي الذي ستكون له أجمل الانعكاسات على حماية الكثير من الاسر من الانهيارات، خاصة أن هذا الاقتراح يتناغم مع اهتمامات الدولة الأخيرة بأمر الطفل مثل التفكير في استراتيجية وطنية للطفولة، وإنشاء لجنة وطنية لحماية الطفل وغيرها.. فهل تجد فكرة إنشاء «شرطة أسرية» حظها من الدراسة والتأمل من قبل المسؤولين بوزارة الداخلية؟، وأنا على ثقة بأنهم سيجدون فيها الوسيلة التي تأخر اكتشافها طويلا.

m.diyab@asharqalawsat.com